KONRAD ADENAUER STIFTUNG

برنامج سياسات العراق
Iraq Policy Program

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الأمـــن الانـتـخـابي

زهراء كاظم الصدر

برنامج سياسات العراق (الدورة الاولى)
حزيران – كانون الاول 2020

نبذة عن برنامج سياسات العراق

يسعى برنامج سياسات العراق الى ردم الهوة بين النخب الشبابية وصناع القرار عبر التدريب النخب الشبابية على احداث التغيير الايجابي من خلال التأثير في عملية صنع القرار. ان البرنامج يهدف لتمكين المشاركين لإعداد اوراق سياسات واقتراح بدائل سياساتية تهدف للارتقاء باداء النظام وتدعم شرعيته. ان هذا البرنامج يتيح للمشاركين التواصل مع صناع القرار والتعرف على ابرز الصعوبات والمشاكل التي تعتري جانب التنفيذ والمتابعة للسياسات العامة. ان هذا البرنامج يسعى لمنح المشاركين قراءة واقعية لبيئة صنع القرار في العراق، وفهماً لفرص وتحديات التغيير.

ان البرنامج قائم على اربعة مراحل:

اعداد: مساعدة المشاركين في الحصول على المهارات الاساسية لإعداد اوراق السياسات وحملات مناصرة فعالة.

اكتشاف: ايضاح سياسات عامة مهمة في العراق من قبل مختصين عبر تغطية اصحاب المصلحة، الإطر والاجراءات المؤسساتية، الواقع العملي، والنقاشات الدائرة حول كل سياسة عامة، فضلاً عن آفاق الاصلاح.

اشراك: تدريب المشاركين على تطوير الحملات الترويجية وتنسيق اللقاءات مع المسؤولين الحكوميين من اجل البدأ بالخطوات الأولى لحملاتهم.

اغناء: الأشراف على المشاركين من اجل اعداد ورقة بحثية في مجال اهتمامهم، من اجل اغناء الحوارات وتطوير بدائل سياساتية، والتي بإمكانها ان تساعد على مواجهة المشاكل الحالية.

حقوق النشر محفوظة لبرنامج سياسات العراق © 2020

psdiraq.org
Info@psdiraq.org

الأمن الانتخابي

زهراء كاظم الصدر

مقدمة

في أي انتخابات، تتّخذ السلطات خُطوات عديدة؛ لتضمن أنَّ الناخبين، والمرشَّحين، والعاملين في مكاتب الاقتراع، والمراقبين، وغيرهم من الأشخاص المشاركين في الانتخابات لا يختبرون أي شعور بالخوف أو الأذى؛ نتيجة المشاركة في العملية الانتخابية، ولتحرص على حفظ المواد الانتخابية الحسّاسة في مكانٍ آمن، تختلف الشروط الأمنية المحدَّدة لانتخابات معيّنة، اختلافاً واضحاً، تبعاً للسياق، ففي الأماكن التي تشهد نزاعاً متواصلاً، أو حيث يكون احتمال العنف كبيراً، يجب التنبّه لعوامل عديدة لحفظ الأمن، ومن الأرجح أن ينطوي هذا الأمر على نشر أعداد كبيرة نسبياً من الموظَّفين الأمنيين، كالشرطة أو الجيش؛ لحماية مكاتب الاقتراع والأفراد، وفي كلِّ دورة انتخابية، يجب وضع خطط لنقل المواد الانتخابية وحفظها بصورة آمن، لاسيَّما الأوراق الاقتراعية وصناديق الاقتراع، ويجب أيضاً اتخاذ التدابير الاحتياطية؛ لحماية الوسائل التكنولوجية المستخدمة في العملية الانتخابية للوقاية من أي عملية تلاعب أو قرصنة، وهو جانب أمني معنوي ومادي يختلف عن الجانب الأمني الخاص بفرض السلطة وهو مشروع مهم يساهم في التعبير عن الإرادة الشعبية بعيداً عن الضغوط التي ستُدْرَجُ في هذه الورقة والتي نعتقد أنَّ الاهتمام بهذه النقط ضروري في هذه المرحلة والعراق مقبل على انتخابات مبكرة بقانون جديد.

بعد الانتخابات الأخيرة عام 2018 وما حدث فيها من تشكيك بالنتائج واعتراضات وضبط حالات تزوير على الرغم من اعتماد العد والفرز الإلكتروني وبأجهزة حديثة ومتقدمة تدعم البطاقة البارومتري التي تضمن تقليل نسبة التزوير بدرجة كبرى كان لابد من إحداث تغيير جذري للانتخابات القادمة مع الأخذ بنظر الاعتبار تراجع نسبة المشاركة بصورة ملحوظة ومتزايدة في كلِّ دورة انتخابية.

إنَّ التشكيك بنتائج الانتخابات له ماله من نتائج سلبية كثيرة، أولها: تأخير تشكيل الحكومة والطعن بالحكومة المشكلة وما حدث من مشكلة تحديد الكتلة الكبرى كان له التأثير نفسه؛ بسبب عدم وضوح المساحات والجماهير وظهور بورصة مقاعد البرلمان التي جعلت المعقد البرلماني له سعر

معين من أجل تشكيل الكتلة الكبرى، ومع أنَّ بعض القوى استطاعت أن تشكِّل كتلة أكبر، إلَّا أنَّها انحلَّت واضمحلَّت بعد مدة قصيرة من التشكيل وفُضِحَ معظم الصفقات التي أُبرمت، ولأنَّها تشكَّلت على أساس مصلحي ومادي فإنَّ استمرارها كان مستحيلاً وتهاوت بعد أشهر يسيرة من الثورة، إذ إنَّها انتهت باستقالة رئيس الوزراء والمطالبة بتشكيل حكومة جديدة تمثِّل الشعب لا الكتلة الكبرى.

هذه المطالبات نتجت عن فكرة أن يكون أعضاء مجلس النواب ممثلين حقيقيين عن جمهورهم والتمثيل السابق الذي كان عبر قوائم ومرشحين بات يخدم القوى الكبرى فقط، وعلى الرغم من أنَّ المصلحة الديمقراطية تقتضي أن يكون هنالك أحزاب عديدة لكن كبرى ومؤثرة، إلَّا أنَّ التطبيق بالعراق أخذ منحًى آخر، إذ بات عدد الأحزاب العراقية حسب بيان مفوضية الانتخابات عام 2018 (204) حزباً مسجَّلاً وتزايد هذا العدد ليصل اليوم إلى ما يقارب (438) حزباً بين معترف ومكتمل التسجيل وبين قيد التسجيل.[1]

يكمن الحل في تغيير قانون الانتخابات وهو ما حدث فعلاً، لكنَّه مع تغير القانون هنالك أمور عديدة يجب مراعاتها والاهتمام بها؛ لتلافي الأخطاء السابقة أو أخطاء جديدة متوقعة وهو ما سنتعرف عليه من اقتراحات تساعد على شرح وتبيان المشكلة والحلول المقترحة لها.

ما الفرق بين الدوائر المتعدِّدة والدائرة الواحدة؟

منذ تطبيق النظام الديمقراطي بالعراق بعد عام 2003م تطور التعامل مع النظام على تعاقب الحكومات حيث بدأت بداية خجولة بما يسمى القائمة المغلقة، وجعل العراق دائرة انتخابية واحدة والقائمة التي تفوز تمكِّن مرشحيها الذين تختارهم هي في مجلس النواب، بعدها دُمِجَتِ القائمة المفتوحة والمغلقة عبر اختيار كلٍّ من القائمة والمرشَّح في قائمة الاقتراع.

وحينها طُبِّقَتِ الدوائر المتعدِّدة في العراق لأول مرة، لكنَّها على مستوى المحافظات فقط، إذ تُعتبر كل محافظة بأقضيتها ونواحيها دائرة انتخابية واحدة، بعد ثورة تشرين و تحقيق استقالة وفرض واقع انتخابات جديدة مبكِّرة وبواقع قانون انتخابي جديد يوسمُ بالدوائر المتوسطة، إذ يعتمد هذا القانون على تقسيم المحافظة الواحدة إلى دوائر عديدة بناءً على عدد مقاعد الكوتا النسوية؛

1. "مفوضية الانتخابات تكشف عن عدد التحالفات والأحزاب المسجلة لديها،» وكالة الأنباء العراقية، 18 كانون الثاني 2021، https://bit.ly/3c19CXV

لضمان الحد الأدنى من التمثيل النسوي ومراعاة الكثافة السكانية داخل الدائرة على ألَّا تقل عن ثلاثة مقاعد أو تزيد عن خمسة.

هذا القانون نقلة نوعية في تطبيق الديمقراطية في العراق وهو نتاج تطور العملية السياسية، إذ سيكون الترشيح فردي وبمنطقة محددة ضمن المحافظة ممَّا سيجعل الاحتدام والمنافسة على أوجِها بين الشخوص لا بين الكتل السياسية، بل من الممكن أن يكون ترشيح الكوادر الوسطية للأحزاب من دون ذكر الجهة السياسية لإعطاء طابع الاستقلالية، خصوصاً الوجوه الجديدة التي لا يعرف بانتماءاتها السياسية لأي تيار أو حزب أو كتلة.

لكن هناك بعض المحاذير من هذا القانون والتي يمكن إيجازها كما هو متوقع حسب الأهمية

1. بما أنَّ الترشيح فردي فسيكون تشكيل الحكومة أصعب لا سيّما بعد تجربة تشكيل الحكومة في الانتخابات الأخيرة والتي تأخرت؛ بسبب تحديد الكتلة الكبرى، أي: إنَّ ضمان بقاء الأفراد ضمن تحالفاتهم أصعب، وهو تحدٍّ حقيقي إذ إنَّ القوى المنظمة سوف تحتاج إلى ضمانات؛ لدعم المرشحين ولن تستطيع الكثير من القوى فرض سيطرتها على المرشحين بعد الفوز خصوصاً إذا كانوا مستقلين، وقد ذهبت العديد من القوى إلى إنشاء تحالفات وتوقيع مواثيق فيما بينها من أجل التحالف بعد الانتخابات أو توقيع مواثيق معينة مع المرشحين محولةً ربط المرشح بالتحالف الذي يسانده للفوز.

2. احتدام المنافسة المناطقية والخوف من حالات الترهيب أو التهديد للمرشحين النافذين مقابل المرشحين الأقوياء أو ممَّن ينتمي لقوى لديها فصيل مسلح ممكن أن يسبب الأخير ضغطاً نفسياً أو حتى تهديداً بالحياة على المرشحين الآخرين في الدائرة نفسها، وهذا الأمر قد يمنع الكثير من أن يخوض في هذه الحرب أو تلافي مسألة الاحتكاك والصدام مع تلك القوى المتنفذة هناك.

3. من مصلحة القوى المنظمة أن تكون نسبة المشاركة قليلة بالانتخابات، وهذا الأمر سيضمن لهم صعود مرشحيهم في معظم الدوائر، وعليه قد تكون هناك حالات تثبيط للذهاب إلى الانتخابات قدر الإمكان، والمحذور الأكبر إن انتجت الانتخابات بقانونها الجديد حكومة تشبه الحكومة السابقة والأرقام والمعادلات نفسها، فستكون ضربة قاضية لثقة الشعب بالنظام السياسي العراقي وهو الخطر الأكثر ضرراً.

جوانب الأمن الانتخابي المطلوب

1. حرية الترشيح للمرشح: قد تقوم بعض القوى بالضغط على السياسيين الذين كانوا ضمن قائمتها سابقاً وفازوا بمقعد برلماني أن يكون نزولهم مشروطاً بالانتماء لكتلتهم وتوثيق الانتماء بمعاهدات خطية حتى يمنع أي تحويل لكتلة أخرى (حسب القانون الجديد لحين انتهاء تشكيل الحكومة، إذ يجب على المرشح أن يشعر بالأمان، وهذا الطريق الذي يختاره ولا يكون أمام خيارين إمَّا تمثيل الجهة السياسية أو عدم الترشيح، ناهيك عن عواقب التحكم بالمرشحين من قبل تلك الكتل حتى وإن كانوا مستقلين.

2. حرية التعبير عن الرأي في البرنامج الانتخابي: ستُعْرَضُ برامج انتخابية عديدة ويجب أن تضمن الدولة حرية التعبير عن البرنامج الانتخابي لكل مرشح من دون ترهيب له، إذا ما قدَّم برنامجاً يتعارض مع جهات سياسية أخرى.

3. حرية اختيار المرشحين: من حيث المراقبة الدقيقة والنزيهة أثناء الاقتراع يجب ضمان عدم حدوث خروقات مشابهة لإجبار بعض الناخبين على اختيار مرشح دون آخر، حتى وإن لم يكن مقتنعاً أو راضياً عنه، لكنَّ الترهيب أو الترغيب يلعب دوراً أساسياً في سلب هذا الحق من المقترعين.

4. قراءة صناديق الاقتراع كما هي من دون التلاعب بالمخرجات: شفافية العملية الانتخابية مهمة جداً، إذ إنَّ التزوير يُفقدُ الثقة بالعملية الانتخابية ككل، ويوسِّع الفجوة بين الحكومة والشعب، وإنَّ التلاعب بصناديق الاقتراع يكون عبر طرائق عديدة، يجب الانتباه لها وتلافيها بقوانين وضوابط معينة تفرض على القائمين بالعملية الانتخابية من إكمال البطاقة البايومترية إلى العد والفرز.

a. يجب أن تعتمد البطاقة البايومترية بدلاً عن البطاقة الإلكترونية والمشكلة المعروضة هي أنَّ الناس لا تقدم على تحديث معلوماتها البايومترية حينما تكون المفوضية وفرقها مستعدَّة وجاهزة لذلك، لكن قُبَيلَ الانتخابات يهرع الناس لتحديثها بعد تحفيز القوى السياسية والمرشحين وهنا يصطدمون بواقع عدم وجود إمكانية لذلك من قبل المفوضية؛ لتفرغها التام لإجراءات العملية الانتخابية، ولتحقيق ذلك يمكن للحكومة اعتماد البطاقة البايومترية وثيقةً رسميةً في دوائر الدولة خلال المعاملات الرسمية للمواطنين ممَّا يضطرهم إلى تحصيل البطاقة وضمان تحديث سجلهم، الأمر

الذي سيقلِّل حتى من مسألة التزوير عن طريق استعمال البطاقات الإلكترونية لمن لا يذهب للاقتراع أو لمن هو عازف عن الانتخابات ولا يريد أن يدلي بصوته لأي كان.

b. جعل صناديق الاقتراع الخاص شاملة لمعلومات العراق كله؛ لضمان انتخاب الشخص للمرشح من دائرته من دون تأثير، الأمر الذي يمكنه استحصال عدد كبير من الأصوات وهم ينتمون لمناطق مختلفة في العراق.

c. إلغاء انتخابات الخارج إلَّا لمن لديه بطاقة بايومترية.

1. السلاح والمال السياسي: يتحكم السلاح والمال السياسي بجزء كبير من إرادة الناخبين بعلمهم أو من حيث لا يعلمون وهذه الأساليب اتبعت بصورة واضح بالانتخابات السابقة، من لجوء المليشيات إلى العنف والترهيب لفرض أسماء مرشحين دون آخرين، أو ترهيب مرشحين منافسين أقوياء وإجبارهم على الانسحاب، إلى استعمال بعض المرشحين مواقعهم التنفيذية في الحكومة وتجيير الأموال العامة أو الخدمات بصورة خاصة باسم المسؤول الحكومي طمعاً في كسب أصوات الجمهور في الانتخابات وهذا يعتبر استعمال سيء للمال العام.

آليات مقترحة:

الاهتمام بموضوعة تحديث بطاقة البارومتري ونهضة المفوضية العليا بكامل موظفيها؛ لتحقيق التغطية الشاملة للناخبين جميعهم، وكانت هنالك مبادرة مقترحة من سماحة السيد عمَّار الحكيم رئيس تيار الحكمة الوطني نَصَّت بأن تكونَ البطاقة البارومتري وثيقة رسمية في المعاملات الحكومية؛ لضمان توجه الناس إليها والحرص على استحصالها فنسب التزوير سوف تقل كثيراً، حتى مع تدني نسب المشاركة إذا كان الجميع قد حصل على بطاقته، وإنَّ هذه المبادرة اعْتُمِدَت من قبل الحكومة والتي ألزمت موظفي الدولة بالحصول على البطاقة البايومترية خلال مدَّة أقصاها شهرين.

إنَّ تحقيق هذا الغرض سيضمن أمور عديدة، منها تحديد وتحديث سجل الناخبين ومعرفة التوزيع الجغرافي لهم وتقليل نسبة التزوير وتحفيز حقيقي للمشاركة بالانتخابات.

أمَّا باقي المحاذير؛ فهي تحتاج إلى إرادة شعبية أكبر تضغط على الحكومة الحالية أو المستقبلية لحصر السلاح بيد الدولة وكشف الفساد المالي في استعمال المال العام أو النفوذ الحكومي لترويج الشخوص انتخابياً على حساب الدولة.